افتتاحية العدد

أ.د. محمود السيد

غني عن البيان أن التعليم العالي يواجه تحديات هائلة لم يسبق له أن واجهها من قبلُ، وتفرض عليه هذه التحديات القيام بعملية تغيير وتجديد ليتمكن مجتمعنا الـذي يعـيش حالياً أزمة متعددة الأبعاد من تجاوزها، وبعض هذه الأزمة يرجع إلى قـوى التفكيـر الإرهابي الظلامي المعزّز مالياً وتسليحاً وبشراً من دعاة الشر ورعاته على الـصعيد العالمي، وعملائه على الصعيد العربي، الذين يرومون وأد أيّ نأمة حياة في الأمـة، وبعضها يرجع إلى تفكك منظومة القيم الأخلاقية والروحية والإنسانية في هذا العـالم الذي فقد عقله، وتجمدت فيه المشاعر الإنسانية، وبعضها يرجع إلى الفجوة بين النظام التعليمي وتلبية حاجات سوق العمل من جهة ومتطلبات مجتمع المعرفة وروح العصر من جهة أخرى، إذ إنّ تنمية المجتمع تتطلب تلاحماً قوياً مع مشكلات المجتمع وعالم العمل، وتمثل طبيعة العصر، عصر العلم والتقانة في عالم متغيّر ومتطوّر ومتوثّـب ومتدفّق في معرفته.

وإذا كان التصدي للتحديات الكبرى التي يواجهها التعليم العالي لا يقع علـى عاتقـه وحده فقط، بل يقع على كاهل جميع المعنيين بهذا التعليم مدرسـين وطلابـاً وأسـراً وقطاعاً عاماً وخاصاً، وقطاعات تجارية وصناعية وإعلاماً... الخ فإن الباحثين مـن أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والمشرفين علـى رسـائل الدراسـات العليـا يتحملون مسؤولية كبيرة في تخيّر القضايا والمشكلات التي تحتاج إلى معالجة على أن توظّف نتائجها في خدمة المجتمع وتنميته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

إنّ على الباحثين إبداء الرأي بطريق الدراسة العلمية الحصيفة في المشكلات الأخلاقية والثقافية والاجتماعية بكل استقلال ومسؤولية، واضعين الحلول التـي يحتـاج إليهـا

المجتمع لتنير دربه في مجالات التفكر والفهم والعمل، وأداء دور المرصد القادر على التنبؤ والإنذار المبكر والوقاية.

ولما كان هذا الصنيع يحتاج إلى تمويل وكان تمويل التعليم العالي يقع على كاهل الدولة كان عليه أن يسعى في هذه الظروف القاسية التي يمر بها الوطن إلى تنويع مصادر التمويل عبر استرداد تكاليف الأنشطة غير الأكاديمية، وتشجيع القيام بأنشطة توفر موارد إضافية على غرار البحوث التعاقدية والخدمات الثقافية لمصلحة المجتمع.

ولا يمكن بلوغ هذا الهدف إلا بالربط الوثيق بين التعليم العالي وقطاعات المجتمع كافة. وطالما تردد على مسامعنا أنّ الأساتذة الجامعيين يعيشون في بروجهم العاجية في منأى عن حراك مجتمعهم ومناشطه وفعالياته ومشكلاته.

بيد أنّ هذا الكلام يحتاج إلى وقفة مستأنية، فإذا كان الباحثون في التعليم العالي هم الأقدر على معالجة المشكلات الاجتماعية المتعلقة بالبيئة والنمو السكاني والتنمية المستدامة والمشكلات التربوية إن في التعليم العام أو في التعليم الجامعي، فإنّ على قطاعات المجتمع أن تمد يدها إلى التعليم العالي وتقدم إليه ثبتاً بمشكلاتها ومعاناتها ليعمل على دراستها ووضع الحلول لتجاوزها.

ولكم تمنّينا على المعنيين في وزارتي التربية والتعليم العالي أن يقوموا ببحث علمي رصين كل في مجاله لرصد المشكلات التربوية على أن ترتب هذه المشكلات ترتيباً تنازلياً في ضوء تفاقمها ليقوم الباحثون في كليات التربية بدراستها في رسائل الماجستير والدكتوراه، على أن توظّف نتائج هذه البحوث والدراسات في تجاوز الواقع، والسعي إلى النهوض به نحو الأفضل والأحسن.

ويسعد هيئة تحرير مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية أن تقدم عددها الجديد المشتمل على بحوث في مرحلة الطفولة المبكرة وفي التعليم العام، وفي مجال تطوير أدوات بحثية وجودة التعليم، كما يشتمل العدد على بحوث في المجالات النفسية تناولت

أحداث الحياة الضاغطة وعلاقتها بمستوى الاضطراب النفسي الجسدي، ومستوى الشعور بالأمن النفسي، وعلاقته بالتوافق الاجتماعي.

ومن ميزات هذه البحوث أنها اعتمدت التجريب والانطلاق من الميدان أسلوباً في المعالجة، إلا أنّ المجلة ترحّب بأي ملاحظة وتشكر جزيل الشكر أصحابها على إبدائها، وتدعو في الوقت نفسه الزملاء في كليات التربية في الجمهورية العربية السورية وفي كليات التربية في سائر الأقطار العربية إلى موافاتها ببحوثهم التربوية والنفسية.

والله الموفق

دمشق في 2014/12/13

رئيس هيئة التحرير

أ.د. محمود أحمد السيد